

Distr.: General
16 January 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة العاشرة

جنيف، ١٢-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها العاشرة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-00707(A)



* 1 9 0 0 7 0 7 *

المحتويات

| الصفحة | |
|--------|---|
| ٣ | مقدمة |
| ٣ | أولاً - الإجراءات التي اتخذتها لجنة التجارة والتنمية |
| ٣ | ألف - التجارة والتعاون المتعدد الأطراف والتنمية المستدامة |
| ٥ | باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة |
| ٦ | ثانياً - موجز مقدم من الرئيسة |
| ٦ | ألف - الجلسة العامة الافتتاحية |
| ١٠ | باء - التجارة والتعاون المتعدد الأطراف والتنمية المستدامة |
| ١٢ | جيم - التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة |
| ١٤ | ثالثاً - المسائل التنظيمية |
| ١٤ | ألف - افتتاح الدورة |
| ١٤ | باء - انتخاب أعضاء المكتب |
| ١٤ | جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل |
| ١٥ | دال - مسائل أخرى |
| ١٥ | هاء - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية |
| ١٦ | المرفق الحضور |

مقدمة

عقدت لجنة التجارة والتنمية دورتها العاشرة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها لجنة التجارة والتنمية

ألف- التجارة والتعاون المتعدد الأطراف والتنمية المستدامة

الاستنتاجات المتفق عليها

إن لجنة التجارة والتنمية،

- ١- تؤكد مجدداً أهمية التجارة الدولية كوسيلة رئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتشدد على أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد؛
- ٢- تشدد على أهمية تضافر جهود الأونكتاد والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، كل في حدود ولايته وموارده، فيما يتعلق بالتجارة الدولية الشاملة للجميع وبهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب؛
- ٣- ترحب بتقديم المذكرة التي أعدها أمانة الأونكتاد عن التجارة والتعاون المتعدد الأطراف والتنمية المستدامة والمناقشة التي تناولت آخر الاتجاهات في مجال التجارة والسياسات التجارية ومشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية؛
- ٤- تعرب عن قلقها من بطء وتيرة التقدم المحرز في إحداث زيادة كبيرة في حصة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في التجارة العالمية، على النحو المنصوص عليه في إطار الغاية ١١ من الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة؛
- ٥- ترحب مع التقدير بالدعم التقني الذي يقدمه الأونكتاد في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتشجع الأونكتاد على مواصلة تقديم دعمه تحقيقاً لجميع الأهداف المحددة في الاتفاق؛
- ٦- تلاحظ بقلق تزايد الشعور بعدم اليقين من الآفاق المستقبلية للتجارة، في ضوء التوترات التي تشوب العلاقات التجارية بين البلدان وتزايد النزعة الحمائية، التي تؤثر سلباً في تدفقات التجارة الدولية وتعرض النظام التجاري المتعدد الأطراف للخطر؛
- ٧- تطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تفسح مجالاً مفتوحاً للحوار مع الدول الأعضاء والجهات المعنية، بمن فيها القطاع الخاص، بشأن البُعد الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين، والعقبات التي تواجه البلدان النامية قبل عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءها وبعدها، وتيسير الاستثمار، والتجارة والخدمات الإلكترونية، والتوترات التجارية الحالية، والتدابير غير الجمركية، بما فيها التدابير أحادية الجانب، والجبل الجديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية؛

٨- تدعو أمانة الأونكتاد إلى مواصلة رصد اتجاهات التجارة والسياسات التجارية والإبلاغ عنها، بما في ذلك التوترات التي تؤثر في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما التوترات الناشئة عن اتخاذ تدابير انفرادية، اقتصادية كانت أم مالية أم تجارية، تتنافى والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية، وجمع وتحليل بيانات عن مختلف مجالات التجارة التي تهم البلدان النامية، بما في ذلك الأسعار العادلة لبيع السلع الأساسية وسبل زيادة قيمتها المضافة، وتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب، والآفاق المستقبلية للتجارة في ضوء جملة أمور، منها سلاسل القيمة العالمية، والابتكار، والاعتبارات الجنسانية، والحصول على التكنولوجيا واستخدامها؛

٩- تدعو أمانة الأونكتاد كذلك إلى مواصلة تحليلها لمساهمة التجارة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تزايد أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

١٠- تشيد بالبحوث والتحليلات السياساتية المتعمقة التي تجريها أمانة الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية المستدامة وبالنهج المبتكر الذي تتبعه في عملها الذي يتناول القضايا المستجدة، بما فيها الأثر الجنساني للإصلاحات التجارية، وتشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة عملها؛

١١- تلاحظ مع التقدير مبادرات بناء القدرات التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد في جميع المناطق النامية والتي تتناول قضايا مثل التدابير غير الجمركية، والاقتصاديين الأخضر والأزرق، والتجارة والاعتبارات الجنسانية، فضلاً عن الشباب وجوانب التعليم والتمكين التي تهمهم من أجل تشجيعهم على مزاوله الأعمال الحرة، وتعزيز الاستعداد للتجارة الإلكترونية، وقوانين وسياسات المنافسة، وحماية المستهلك، ومعايير الاستدامة الطوعية، وتُشجّع الأونكتاد على مواصلة عمله في هذه المجالات؛

١٢- تدعو أمانة الأونكتاد إلى نشر تقرير عن القضايا المستجدة في مجال التجارة الدولية وآثارها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حدود الموارد المتاحة، لكي تنظر فيه لجنة التجارة والتنمية في اجتماعها القادم؛

١٣- تلاحظ مع التقدير ما يجريه الأونكتاد من بحوث وتحليلات سياساتية وما يقدمه من أدوات وينفذه من برامج تعاون تقني دعماً للإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة، واستدامة نقل البضائع وقدرته على التكيف، بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية، وتمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة، ومجموعة أدوات استدامة نقل البضائع وقدرته على التكيف وبرنامج إدارة الموانئ، ومبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، وبرنامج تنمية التجارة والاعتبارات الجنسانية، وبرنامج الإحصاءات، وتشجع الأونكتاد على مواصلة عمله في بناء قدرات البلدان النامية تحسباً لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة؛

١٤- تهنئ الأونكتاد بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لصدور استعراض النقل البحري، وتشيد بإحصاءات النقل البحري الشاملة وموجزات النقل البحري القطرية التي تكمل هذا المنشور الهام؛

١٥- تدعو أمانة الأونكتاد إلى أن تواصل، في حدود الموارد المتاحة، ما تضطلع به من عمل تحليلي سياساتي التوجه ومن أنشطة بناء قدرات دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاتفاقات الدولية الأخرى، بما فيها اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وبرنامج عمل فيينا

لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، واتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، وذلك في مجالات الشحن، والنقل البحري، والموانئ وممرات النقل، والنقل العابر المتعدد الوسائط، وتيسير التجارة، وتحديث النظم الجمركية، وكذلك التحديات الماثلة والفرص السانحة أمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بتيسير التجارة؛

١٦- تدعو الأونكتاد إلى مواصلة عمله التحليلي في مجال النقل البحري الدولي ليشمل رصد وتحليل آثار الترتيبات التعاونية وعمليات دمج الشركات في أسعار نقل البضائع وفي تواتر الخدمات وكفاءتها وموثوقيتها وجودتها؛

١٧- تشجع الأونكتاد على تعزيز ما يقوم به من رصد وبحت وتحليل وما يقدمه من خدمات استشارية وبيانات إحصائية في مجالات التجارة الدولية وتكاليف النقل وربط شبكات النقل؛

١٨- تدعو الأونكتاد إلى بذل جهود لتوسيع نطاق تعاونه التقني في مجالي النقل وتيسير التجارة، بما في ذلك برنامج تمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة، بحيث يشمل جميع المناطق النامية.

الجلسة العامة الختامية

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة

تقارير اجتماعات الخبراء
(البند ٣ من جدول الأعمال)

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة:

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية

١- عرضت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة العاشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية.

٢- وأحاطت لجنة التجارة والتنمية علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/43.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية

٣- عرض التقرير رئيس الدورة السادسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية.

٤- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/18.

- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي
- ٥- عرض التقرير رئيس الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي.
- ٦- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.8/6.

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

- ٧- عرضت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.
- ٨- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/CLP/52، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها بالصيغة الواردة فيه.

(ج) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك

- ٩- عرضت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.
- ١٠- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/CPLP/15، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها بالصيغة الواردة فيه.

ثانياً- موجز مقدم من الرئيسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

- ١١- شددت رئيسة الدورة العاشرة للجنة التجارة والتنمية على ضرورة جعل التجارة والتنمية عاملاً من عوامل تحقيق السلام والازدهار في جميع أرجاء العالم من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً.
- ١٢- وأشار رئيس مكتب الأمين العام للاونكتاد بالإنباء، في الكلمة الافتتاحية التي أدلى بها باسم الأمين العام للأونكتاد، إلى أن الأونكتاد سيواصل مساعدة البلدان على الاستفادة من التجارة في تحقيق التنمية، حتى وإن بدت التوقعات العالمية غير مؤكدة، وأنه لن يسمح للمخاوف التي تكتنف مصير التجارة الدولية بأن تعترض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للخطر. وأضاف قائلاً إن أنماط شبكات الإنتاج العالمية بدأت تتحول منذ نشوب الأزمة المالية العالمية بسبب التغيرات التكنولوجية وانخفاض عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن التوترات التجارية يمكن أن تؤثر في العديد من البلدان النامية. وقد زادت ردود الفعل المناهضة للتجارة العالمية والشواغل المتعلقة بتحقيق الإنصاف منتقدي التكامل التجاري والعملة حماساً. ويتطلب تبديد هذه الشواغل بشكل كامل اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي. ومن بين

الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البلدان، إعادة تنشيط الاتفاقات التجارية الإقليمية ودعم إبرام اتفاقات جديدة، مع التركيز بشكل أكبر على السياسات التكميلية.

١٣ - وأدلت الوفود التالية ببيانات افتتاحية: ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل السودان، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل كوستاريكا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل الصين؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل زيمبابوي؛ وممثل جامايكا.

١٤ - وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية، كما شددت وفود عدة، على أهمية ما يوفره الأونكتاد من أدوات وما يصدره من منشورات وما يقدمه من مساعدة تقنية فيما يتصل بتيسير التجارة والنقل، وطلبوا إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم في رصد تكاليف التجارة، بما فيها تكاليف النقل، وتحليلها وإجراء بحوث عنها، وتوفير خدمات استشارية بشأنها وبيانات إحصائية عنها. فالبلدان ليست جميعها سواسية في مواجهة الاتجاهات الجديدة في البيئة التجارية الدولية. وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى أيضاً على أهمية العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في تمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة وفي بناء دعائم النقل المستدام للبضائع وإدارة ممرات النقل. وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى على أهمية مناقشة التجارة والتعاون المتعدد الأطراف والتنمية المستدامة في السياق العالمي الحالي، وأعرب عن قلقه لأن البلدان ما زالت بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف المتصلة بالتجارة. وشدد أيضاً على ضرورة تناول العناصر الهيكلية والخارجية. وأشار إلى أن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً تتكبد أيضاً تكاليف أكبر في مجالي التجارة والنقل مقارنة بالبلدان المتقدمة.

١٥ - وقال أحد المندوبين إن كل بلد من البلدان يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، غير أن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لا غنى عنه لنجاح المبادرات الوطنية. وشدد مندوب آخر على أهمية التمسك بتعددية الأطراف واتباع مسار العولمة في مواجهة النزعات المقاومة والانفرادية والحماية. وأكد مندوب آخر أن فوائد التجارة لا توزع توزيعاً متساوياً بين البلدان وفي داخلها. لذا، فمن الضروري مواصلة العمل على الصعد الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف في محافل الأونكتاد لمعالجة أوجه انعدام المساواة وضمان تعزيز التجارة للتنمية المستدامة.

١٦ - وأشارت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بالأونكتاد، في عرضها، إلى أن هشاشة التجارة الدولية وعدم وجود مجموعة من القواعد الثابتة والشفافة في بيئة اقتصادية غير مستقرة يمكن أن يكون لهما تأثير سلبي على النمو. وقالت إن أهمية التجارة فيما بين بلدان الجنوب ما فتئت تتزايد وإن التوترات التجارية الحالية تؤثر سلباً على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأشارت إلى أن عدم اليقين السائد في النظام المتعدد الأطراف يؤثر على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وغالبيتها من أقل البلدان نمواً. ويؤثر ذلك أيضاً على قضايا من قبيل تغير المناخ والأمن الغذائي، لأنها قضايا لا يمكن فصلها عن التجارة والتنمية. فانخفاض التعاون المتعدد الأطراف يعني انخفاض التعاون في القضايا الأخرى، مثل تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذا، فمن الأهمية بمكان ضمان التعاون المتعدد الأطراف وتعزيزه. ودعت إلى تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب وإلى إعادة تنشيط النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية للاستفادة من طاقاته الكامنة.

١٧- وقدمت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد عرضاً عن عمل الشعبة في مجال لوجستيات التجارة، الذي يشمل تيسير التجارة وتشغيل العمليات الجمركية آلياً من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية ("ASYCUDA") والنقل المستدام للبضائع وإدارة الموانئ والمرات، مبيّنة نطاق عمل الأونكتاد ومواءمته مع ما جاء في وثيقة مافيكيانو نيروبي^(١). وأشارت إلى أن عمل الأونكتاد يساهم في تخفيض تكاليف التجارة، وهي أكبر بواقع ١,٨ أضعاف في البلدان النامية مما هي عليه في البلدان المتقدمة النمو. وتساعد اللوجستيات التجارية الكفوة في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، بما فيها غاية تعبئة الموارد في إطار الهدف ١ (القضاء على الفقر)؛ وغاية تنويع التجارة في إطار الهدف ٨ (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)؛ وغاية الهياكل الأساسية المستدامة، بما فيها النقل، في إطار الهدف ١١ (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)؛ وغاية الشفافية والحكم الرشيد في إطار الهدفين ١٣ (تغير المناخ) و١٦ (تحقيق السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية)؛ وغاية إقامة الشراكات وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار الهدف ١٧ (إقامة الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة). وتعد مسألة لوجستيات التجارة من المسائل الشاملة لعدة قطاعات التي تتطلب الجمع بين جهات معنية مختلفة عديدة، غير أن توافر الإرادة السياسية القوية والقيادة المتبصرة أمر لا غنى عنه لجمع مقومات النهج الذي لا بد من أن تتبعه الحكومة بأسرها لكي تتكامل الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة بالنجاح. وتبين تجربة الأونكتاد، ولا سيما في تطبيق النظام الآلي للبيانات الجمركية، أن تشغيل العمليات الجمركية آلياً هو أحد المكاسب الأولى التي تحققت في سبيل المضي قدماً بالإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة. وعلاوة على ذلك، يساعد تيسير التجارة والنقل التاجرات وصاحبات الشركات الصغيرة. فمن خلال التصديق على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، حصلت البلدان النامية على توجيهات واضحة بشأن ما ينبغي إصلاحه، ويتعاون الأونكتاد مع هذه البلدان في تحديد سبل المضي قدماً بهذه الإصلاحات.

١٨- وسأل أحد المندوبين عن عمل الأونكتاد الرامي إلى معالجة المسائل المتصلة بالأمن الغذائي وتغير المناخ، وعن السبل الكفيلة بمساعدة المزارعين على تحسين سبل عيشهم وعلى أن يعود عليهم بيع منتجاتهم بقيمة مضافة، مشدداً على صعوبة تنفيذ ذلك حتى في حال وجود إطار سياسي.

١٩- وسأل وفد آخر عن التجارب الناجحة مع اللجان الوطنية لتيسير التجارة، ولا سيما الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها الإدارة على مختلف المستويات في نجاح تلك التجارب. وسأل أيضاً عن السبل التي يمكن بها التكيف مع التدابير القسرية الاقتصادية أحادية الجانب، التي تعد من العوامل التي تؤثر سلباً في تحقيق البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أهداف التنمية المستدامة.

٢٠- وفيما يتعلق بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب، سألت إحدى المجموعات الإقليمية عن التدابير اللازمة لجمع عدد كاف من البلدان النامية القادرة على الاضطلاع بمبادرات في هذا الشأن.

٢١- ورداً على هذه الأسئلة، ضربت أمانة الأونكتاد مثلاً بجمهورية كوريا ورواندا وسنغافورة، مشيرة إلى أن نجاح إصلاحات التجارة والنقل فيها يعزى إلى وجود هيكل إداري مترسخ في أرفع المستويات الحكومية فيها. فبوسع الحكومات أيضاً أن تتخذ تدابير لتقليل العقبات الإجرائية

والإجراءات البيروقراطية التي تمنع المزارعين من الحصول على مردود أكبر من منتجاتهم. وينفذ الأونكتاد مشاريع في جزر المحيط الهادئ تركز على تحسين شفافية سلسلة القيمة ومعالجة المسائل المتعلقة بربطها بشبكات النقل البحري. وعلاوة على ذلك، يعد تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من التدابير الناجعة، وينبغي أن يكون هناك التزام بتنشيط النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. والأونكتاد بصدد استئناف التعاون مع النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. فثمة حاجة إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف وإلى التزام الدول الأعضاء بشفافية هذا النظام وثباته وانفتاحه، على الرغم مما يشوبه من عيوب، وهما أمران من شأنهما أن يخففا معاً من تأثير الكيانات أحادية الجانب. وينظر الأونكتاد في آثار تغير المناخ وفي الأسباب المؤدية إلى ارتفاع التكاليف، كما ينظر أيضاً في تأثير الحواجز الجمركية وغير الجمركية. ومن الضروري إقامة حوار بشأن السلع الأساسية، بالاستفادة من قدرة الأمم المتحدة على تنظيم حوار من هذا القبيل، لتناول مسألة الشركات المتعددة الأطراف وهيمنتها على سلاسل القيمة العالمية وسيطرتها عليها.

٢٢- وفيما يتعلق بأوجه انعدام المساواة، أشار أحد المندوبين إلى اتساع هوة الثروة على مدى السنوات الماضية بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان الآسيوية.

٢٣- وعلق أحد المشاركين قائلاً إن الأونكتاد ينبغي أن يراعي المسائل التي طال أمدها والتي تؤثر في البلدان النامية الأعضاء فيه عند تقديم دعمه إلى هذه البلدان.

٢٤- وطلب مندوب آخر تعليقات على عدد البلدان التي تنسحب حالياً من اتفاقات التجارة الإقليمية وتختار إقامة مناطق تجارة حرة بدلاً من ذلك. وأشار إلى أن مناطق التجارة الحرة تتيح للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً متسعاً أكبر من الوقت لتنفيذ الاتفاقات، وهو أمر يساعد في نهاية المطاف على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٥- وسألت مشاركة أخرى عن وجهات نظر الأونكتاد في مسألة عدم تقاسم فوائد النظام التجاري المحرر بالتساوي بين جميع البلدان. وسألت أيضاً عن السبل التي يمكن بها للأونكتاد أن يساعد البلدان الصغيرة، مثل جزر المحيط الهادئ، في التعامل مع ارتفاع تكاليف النقل والطاقة في ضوء الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة.

٢٦- ورداً على تلك الأسئلة، ذكرت أمانة الأونكتاد أن البيانات الإحصائية تبين أن أوجه عدم المساواة قد تقلصت بوجه عام في البلدان النامية، رغم اختلاف هذه البيانات من بلد إلى آخر. فعند تناول البلدان النامية في أفريقيا على وجه التحديد، يتبين أن هناك فروقاً كبيرة يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية أن تسهم في تقليصها. ومن شأن إجراء دراسة متعمقة لأهداف التنمية المستدامة، للنظر في السمات المميزة لكل هدف، أن تجعل تحقيق هذه الأهداف ممكناً في غضون ١٠ سنوات. وإذا كان بوسع الأونكتاد تقديم المساعدة، فإن اللجنة محفل يمكن للبلدان النامية أن تثير فيه المسائل المتعلقة بأوجه انعدام المساواة في توزيع الفوائد. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العديد من البلدان الآسيوية تمكنت من تخفيض نسبة الفقر ومن تحقيق النمو الاقتصادي فيها بفضل التجارة أساساً. فالتجارة عامل هام لتحقيق وفورات الحجم. وهناك مشاريع يجري تنفيذها في جزر المحيط الهادئ، ولكن لا بد للمسؤولين رفيعي المستوى من تقديم الدعم اللازم لقيادة هذه المشاريع وتقديم مقترحات إلى الجهات المانحة. وأخيراً، ومن أمثلة الأعمال التي يمكن أن يقوم بها الأونكتاد فيما يتصل بتكاليف النقل، استناداً إلى فريق الخبراء

الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، النظر في سياسات المنافسة وحماية المستهلك، ورصد التطورات الحاصلة في مجال النقل البحري لأن السفن الكبيرة قد لا تعبر من خلال هذه الجزر.

باء- التجارة والتعاون المتعدد الأطراف والتنمية المستدامة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٧- عقد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات أربع حلقات نقاش في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

تعددية الأطراف في خطر: فماذا بعد؟

٢٨- ركز الخبراء الأربعة المشاركين في حلقة النقاش على السبل العملية الكفيلة بتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، أي إصلاح منظمة التجارة العالمية، والبعد الإنمائي، ودور الأونكتاد.

٢٩- وشدد أحد الخبراء على ضرورة إيلاء الأولوية للحفاظ على النظام التجاري المتعدد الأطراف، وعلى ضرورة أن يتوخى أعضاء منظمة التجارة العالمية الحذر عندما يحاولون فرض قيود على التجارة وأن تشجع منظمة التجارة الحوار والثقة في قواعدهما والقدرة على التنبؤ بها. وأوصى خبير آخر بأخذ أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار في إصلاح منظمة التجارة العالمية وعودة هيئة الاستئناف إلى العمل من جديد. وأفاد خبير آخر بإنشاء فريق قوامه ١٣ عضواً من أعضاء منظمة التجارة العالمية يمثلون جميع المناطق. وقد حدد الفريق إجراءات محددة لتحسين منظمة التجارة العالمية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وسلط الخبير الأخير الضوء على أربع مسائل. أولاً، ضرورة أن تكون عملية إصلاح منظمة التجارة العالمية عادلة وقائمة على الشفافية والثقة ومشاركة الجميع. وثانياً، ضرورة أن يساعد الأونكتاد في تسليط الضوء على آراء البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية وأن يدعم بلدان الكومنولث. وثالثاً، ضرورة إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف للحد من الفقر وللإستفادة من الفرص الاقتصادية. ولذلك، ينبغي تقديم الدعم إلى آليات من قبيل مبادرة المعونة من أجل التجارة وصندوق الدعوة للتجارة. وأخيراً، ضرورة ربط التجارة بالأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً من خلال أهداف التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة من خلال الشراكات والإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة

٣٠- سلط الخبراء الخمسة المشاركين في حلقة النقاش الضوء على أهمية تطوير القدرات الوطنية على تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة والنقل، ولا سيما في سياق اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

٣١- وعرض أحد الخبراء آخر المستجدات في التصديق على اتفاق تيسير التجارة وتنفيذه. ثم عرض الخبراء التجارب الوطنية والإقليمية، بما في ذلك معلومات مستكملة عن تنفيذ اتفاق تيسير التجارة وعن دور اللجان الوطنية لتيسير التجارة. وسلطوا الضوء أيضاً على ضرورة الذهاب إلى ما هو أبعد من الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، وعلى دور الشراكات المقامة على الصعيدين الوطني والدولي، وعلى مساهمة الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة والنقل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشاروا إلى أن عمل اللجان الوطنية لتيسير التجارة يرتبط بالإصلاح

الجمركي، وتكاليف التجارة والنقل، والموانئ البحرية، والعبور، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، فضلاً عن تنسيق تيسير التجارة الإقليمية، وربط شبكات النقل البحري، والنقل المستدام والقادر على التكيف.

٣٢- وسلط العديد من المندوبين والمشاركين الضوء على أهمية المواضيع التي تناولتها حلقة النقاش، وعلى ضرورة مراعاة العلاقة بين التجارة وتيسير النقل والتنمية عند التخطيط لتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

تنشيط الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة والجديدة تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة

٣٣- خلال حلقة النقاش، سلط أحد الخبراء الضوء على المساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد على دور التجارة باعتبارها وسيلة لتحسين رفاه الإنسان في ظل الجيل الجديد من اتفاقات التجارة الحرة. وأشار خبير آخر إلى أن الاتفاقات التجارية الإقليمية يجب أن تتضمن أحكاماً مواكبة للقرن الحادي والعشرين، بينما استعرض خبير آخر الجهود الرامية إلى إدراج أحكام مراعية للبيئة في تلك الاتفاقات. ودعا الخبير الأخير الأونكتاد إلى تقديم إرشادات بشأن كيفية إدماج أهداف التنمية المستدامة في الاتفاقات التجارية الإقليمية.

٣٤- وبوجه عام، ناقش المشاركون مدى ضرورة استكمال الاتفاقات التجارية الإقليمية بأحكام مواكبة للقرن الحادي والعشرين وعلاقة تلك الأحكام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار بعض المندوبين والمشاركين إلى ضرورة أن تكمل الاتفاقات التجارية الإقليمية تعددية الأطراف لا أن تحل محلها، مشددين على أهمية استيعاب هذه العملية للجميع، وهو أمر قد يكون مفيداً في إدراج أحكام متعلقة بأهداف التنمية المستدامة في تلك الاتفاقات. وناقش بعض المندوبين تبعات الإجراءات الانفرادية على التجارة فيما بين بلدان الجنوب وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وناقش بعض المندوبين الطابع التمييزي المتأصل في الاتفاقات التجارية الإقليمية، بينما تطرق بعض المشاركين إلى تعزيز الروابط بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

التجارة في عالم متسم بعدم المساواة: تعزيز استيعاب الجميع

٣٥- خلال حلقة النقاش، قال أحد الخبراء إن الآثار المرجوة من التجارة في تحقيق الازدهار لم تتجل في جميع المجالات. وأشار إلى أن ردة الفعل المناهضة للتجارة الناجمة عن ذلك تشكل تحدياً للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ودعا إلى تزويد منظمة التجارة العالمية بأدوات جديدة. وسلط خبير آخر الضوء على أوجه عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة في العالم، مشيراً إلى أن المساواة عامل أساسي في تحقيق النمو والاستقرار الاجتماعي. وقال خبير آخر إن الطبقة الوسطى في البلدان المتقدمة وأشد الفئات فقراً في البلدان النامية قد حرموا من مكاسب التجارة، بينما سلط الخبير الرابع الضوء على انعدام المساواة في القطاع الزراعي. وناقش خبير آخر أهداف برنامج الأونكتاد للمنافسة وحماية المستهلك في منطقة أمريكا اللاتينية، والتقدم المحرز في تنفيذها والتحديات التي ستواجه هذا البرنامج في المستقبل. وأشار مشارك آخر إلى أن المستهلكين كثيراً ما يستبعدون من مفاوضات التجارة الحرة، رغم أنه لولا المستهلكين لما كانت هناك تجارة.

جيم- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة (البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٦- قدمت أمانة الأونكتاد لمحات عامة عن الأنشطة المضطلع بها في إطار أركان عمل الأونكتاد الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني.

عرض تقرير شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية عن أنشطتها

٣٧- قدمت الأمانة عرضاً عن السبل التي تشجع بها شعبة التجارة والسلع الأساسية وتعزز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، ولا سيما من خلال عملها في مجالات التجارة والبيئة والتنمية؛ والسلع الأساسية؛ وتحليل التجارة؛ والخدمات؛ والمفاوضات التجارية، بما فيها مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وسياسات المنافسة وحماية المستهلك؛ والتجارة والاعتبارات الجنسانية.

٣٨- وستعزز الشعبة، في خطة عملها المقبلة، عملها في مجالات الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الإبداعي، والتجارة والاعتبارات الجنسانية. وستشمل مجالات التركيز الجديدة التجارة و"الثورة الصناعية الرابعة" (الدكاء الاصطناعي)؛ والأفضليات (نظام الأفضليات المعمم، في قطاع الخدمات، وتنشيط النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية)؛ ودعم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والتقييم الكمي للقواعد التجارية؛ وإنشاء منبر للحوار الإنمائي.

٣٩- وأشادت إحدى المندوبات بالعمل المتعلق بالمسائل ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق، مشيرةً إلى أهمية هذا العمل بالنسبة للبلدان النامية. وأبلغت المشاركين بأن كينيا ستستضيف منتدىً بشأن الاقتصاد الأزرق في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وأشار أحد المشاركين إلى أهمية قضايا السلع الأساسية بالنسبة لأقل البلدان الأفريقية نمواً، وتقديم الدعم لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والمسائل المتعلقة بالديون. واقترح مندوب آخر تنظيم إحاطات إعلامية منتظمة لفائدة البعثات الدائمة في جنيف بشأن عمل الشعبة وتوزيع الوثائق في الوقت المناسب. وشدد مندوب آخر على دور البحث والتحليل في مجال التجارة والقضايا ذات الصلة بالتجارة باعتبارها أساساً هاماً لتوسيع معارف الدول الأعضاء بشأن القضايا التجارية الراهنة والطارئة، واقترح تعميق الشراكات المقامة مع المنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٤٠- وأشادت إحدى المشاركات بعمل الأونكتاد في مجال تحليل التجارة، ولا سيما تركيزه على التداير غير الجمركية، التي تعد من بين التحديات الرئيسية التي تواجه جزر المحيط الهادئ. وأقرت بأن مجالات الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الإبداعي هي مجالات هامة يجدر التركيز عليها في المستقبل. وأعرب أحد المندوبين عن تقديره لعمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية والتنمية. وأشار إلى أن مشروع الصمغ العربي الذي ينفذه الأونكتاد ساعد نيجيريا في خلق فرص العمل. وأشار أيضاً إلى أهمية العمل في مجال التجارة و"الثورة الاقتصادية الرابعة" لضمان عدم تخلف البلدان النامية عن الركب. وأشار مندوب آخر إلى أهمية عمل الأونكتاد في مجال الخدمات بالنسبة للأرجنتين، وأبلغ المشاركين بأن الأرجنتين استضافت منتدى

الأونكتاد العالمي للخدمات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، يولي بلده أهمية كبيرة لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (المعروف أيضاً باسم مؤتمر خطة عمل بوينس آيرس +٤٠).

٤١- ورداً على ذلك، اقترحت الأمانة عقد اجتماعات متابعة مع مختلف الوفود في الأشهر المقبلة لتناول أولويات تلك الوفود ومجالات تركيزها.

عرض تقرير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات عن أنشطتها

٤٢- قدمت الأمانة عرضاً للعمل المضطلع به تحت مسؤولية شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، ولأوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، في مجالات النقل المستدام والقادر على التكيف، وتيسير التجارة، وبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية، والبرنامج المنفذ في إطار الفقرة ١٦٦، وبرنامج التدريب في مجال التجارة.

٤٣- وأشارت الأمانة إلى أهمية التبادل المثمر للخبرات لأن الخبرات المكتسبة من العمل البحثي والتحليلي تسهم في تحسين المساعدة التقنية، مثل تطوير المشاريع والخدمات الاستشارية وأنشطة بناء القدرات. وعلى نفس المنوال، يدعم العمل البحثي والتحليلي المداولات الحكومية الدولية والحوارات السياساتية من خلال المساهمة في وثائق الهيئات التداولية وتوفير بيانات يسترشد بها في تصميم البرامج. وتسعى الشعبة إلى تحقيق أوجه التآزر بالاستفادة من أوجه التكامل والتعاون بين شعب الأونكتاد وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة، سلطت الأمانة الضوء على أربعة مجالات رئيسية: توسيع نطاق برامج بناء القدرات؛ وتعميق البحوث في مجال السياسات؛ والتركيز الموضوعي على رقمنة لوجستيات التجارة؛ وتعزيز الشراكات.

٤٤- وأعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل الشعبة. وأشار أحد المندوبين إلى تقدير البلدان الأفريقية للمساعدة التي تتلقاها، ولا سيما من خلال برنامج الأونكتاد لتمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة. وأشادت إحدى المشاركات بتكامل عمل شعبتين من شعب الأونكتاد التي قدمت تقاريرها، لأن بناء القدرات التجارية في جزر المحيط الهادئ لن يكون مجدياً بدون شبكات نقل كفؤة. وأعربت أيضاً عن تأييدها للنهج المنسق الذي تتبعه الشعبة، ورحبت بفرصة التعاون الجديدة مع الأونكتاد من خلال مشروع اتفاق المحيط الهادئ الإضائي بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية. وأكد المندوبون أيضاً أن نجاح النظام الآلي للبيانات الجمركية يعزى إلى أنه ليس حلاً تقنياً فحسب، وإنما برنامج تعاون تقني شامل لا ينقطع تعاونه مع كل بلد من البلدان المستفيدة منه ما لم يطور البلد جميع القدرات اللازمة ويجرب النظام ويبدأ العمل به بالكامل، لينقل بذلك زمام الأمور كاملاً إلى البلد المستفيد. ويسير النظام الآلي للبيانات الجمركية جنباً إلى جنب مع عمل الأونكتاد الطويل الأمد في مجال السياسات، لأنه ينطوي على إنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة الوطنية وعلى العمل مع مختلف الوزارات المعنية في البلدان المستفيدة. ويعزى ارتفاع معدل المشاركة في برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية أيضاً إلى ارتفاع الإيرادات فوراً بعد بدء العمل بالنظام.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٤٥- افتتحت الدورة العاشرة للجنة التجارة والتنمية المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، رئيسة اللجنة في دورتها التاسعة، السيدة قادرة أحمد حسن (جيبوتي).

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٦- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وفي جلستها العامة المعقودة بعد ظهر يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعضاء مكتبها التالية أسماءهم:

الرئيس: السيد عليار لبيبي عبد العزيز (سري لانكا)

نواب الرئيس: السيد توندي موكيلا مصطفى (نيجيريا)

السيد عبد الرحيم آيت سليمان (المغرب)

السيدة جوانا منديز (بنما)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٧- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية جدول أعمالها المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/44. فكان جدول الأعمال كالتالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة:

١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية؛

٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية؛

٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي؛

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة؛

(ج) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

- ٤- التجارة والتعاون المتعدد الأطراف والتنمية المستدامة
- ٥- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.
- ٦- مسائل أخرى.
- ٧- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال- مسائل أخرى

(البند ٦ من جدول الأعمال)

- ٤٨- لم تكن هناك مسائل معلقة أخرى معروضة على اللجنة.

هاء- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

- ٤٩- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أذنت لجنة التجارة والتنمية للرئيسة بأن تضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الجلسة. وسيُقدّم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق

الحضور*

| | |
|------------------------------------|--|
| ١ - | حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد: |
| ألبانيا | منغوليا |
| الجزائر | المغرب |
| أنغولا | نيبال |
| الأرجنتين | النيجر |
| جزر البهاما | نيجيريا |
| بربادوس | عمان |
| بيلاروس | بنما |
| بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) | الفلبين |
| البوسنة والهرسك | بولندا |
| البرازيل | جمهورية مولدوفا |
| الصين | الاتحاد الروسي |
| الكونغو | المملكة العربية السعودية |
| كوستاريكا | صربيا |
| كوت ديفوار | إسبانيا |
| تشيكيا | سري لانكا |
| جيبوتي | دولة فلسطين |
| مصر | السودان |
| إثيوبيا | الجمهورية العربية السورية |
| غابون | توغو |
| غواتيمالا | تونس |
| غيانا | تركيا |
| هايتي | أوكرانيا |
| جامايكا | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى |
| اليابان | وأيرلندا الشمالية |
| الأردن | جمهورية تنزانيا المتحدة |
| كينيا | فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) |
| الكويت | فييت نام |
| مدغشقر | زامبيا |
| موريشيوس | زمبابوي |

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/INF.10.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثّلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
الاتحاد الأوروبي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب
- ٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثّلة في الدورة:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة العمل الدولية
منظمة الصحة العالمية
- ٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثّلة في الدورة:
الفئة العامة:
المنظمة الدولية للمستهلكين
مهندسو العالم
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
-